" حقوق الإنسان والأقليات: مساحات التسيس في الأجندات الدولية "

د. السيد علي أبو فرحة [١] (♣)

الملخص:

تسلط الدراسة الضوء على حقوق الأقليات والتي تعد أحد أبرز حقوق الإنسان والتيتضمن للإنسان حقه في المعتقد والفكر والرأي وما إلى ذلك، لذا تبادر للباحث عدة تساؤلات في هذا الموضع يمكن أولها في التساؤل حول أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بمناقشة قضايا الأقليات وموقع هذا الملف من اهتمامات تلك المنظمات لذا تم تقسيم تلك الدراسة إلى محاور أربعة يأتي أولها ليسلط الضوء على التأصيل النظري لهذا الملف من خلال رصد الإحصائيات المرتبطة بتلك الأقليات وتحديدًا المسلمة ثم الانتقال للمحور الثاني ليتم التطرق من خلاله إلى المساحة التي ينالها هذا الملف من اهتمام المجتمع الدولي وخاصة المنظمات الدولية والإقليمية وذلك من خلال رصد موقعها في التقارير الصادرة عن تلك الهيئات هذا ما سيتناوله تحديدًا المحور الثالث الذي سيتناول التقارير والمؤشرات بل والإحصائيات الدولية التي تطرقت لهذا الملف ولعل من أبرزها على صعيد الذكر كتاب حقائق العالم الضادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية، ثم التقرير الصادر عن الأمم المتحدة والمعنون بـ"هذا هو موطننا" ليتضمن الأقليات عديمة الجنسية، والبحث عن المواطنة، وأخيرًا من خلال المحور الرابع ليتضمن التوصيات والنتائج بل والحلول المقترحة من خلال تلك التقارير ولعل من أبرزها الاعتماد على الرؤية الغربية في التعاطي مع هذا الملف لأنها تستند إلى منهجيات أقرب إلى الواقع منها إلى الخيال والمغالاة.

الكلمات المفتاحية: الأقليات المسلمة، المنظمات غير الحكومية، حقوق الأقليات، التهميش، عرق.

(♣) مدرس العلوم السياسية كلية السياسة والاقتصاد، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة بني سويف.

Abstract

This study sheds light on the current and circumstantial stage that affects on the Libyan state, the risks of that circumstance and the liquidity that will be extended to multiple levels from her institutions to the security and stability in the country, so the researcher seeks to monitor the concept of the Libyan state and its origin and the extent of the state's ability to fight the circumstance of liquidity so that it does not reach Situational lapse,

Therefore, the most prominent axes of that study were represented in the most prominent challenges that afflict the Libyan interior, which contribute in one way or another to this current circumstance, and perhaps the most prominent of those challenges are those related to Libyan political legitimacy, then the transition to security and military challenges and from it to economic, social and cultural challenges in this in addition to the challenges of the elite Libyan as well as the challenges related to the terrorist phenomenon and finally regional challenges

Then the researcher moved to follow and monitor the vital signs of the Libyan state and from it to the future aspirations that can be built upon for a safe future for that country.

Key words: liquidity, terrorist phenomenon, economic, social, military, regional challenges, security, stability, unrest.

لم يزل ملف الأقليات بصفة عامة والمسلمة بصفة خاصة محل جدل أكاديمي ونظري وتجاهل وعجز عملي يكشف عنه أية محاولة بحثية لرصد المؤسسات الحقوقية الدولية وموقفها من قضايا الأقليات المسلمة، فعلي الرغم مما تتبناه تلك المؤسسات والتقارير من منهاجية معتبرة تنطلق من الإطار الأممي المعني بحماية حقوق الأقليات، وتستند إلى استراتيجية متكاملة لرصد أوضاعهم تشمل التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بيد أن تلك التقارير تعاني من أوجه عدة للقصور تنتهي بها إلي عجزها عن تقديم رصد دقيق لأوضاع تلك الأقليات المسلمة، ومن أوجه القصور تلك، عجز تلك المنظمات عن المسح الإحصائي لتلك الأقليات، وحصر جهودها في هذا الصدد في بعض الاجتهادات المتفرقة أو التقديرات غير الدقيقة، وحتي تلك التقديرات بعضها مر عليه ما يربو علي العقد، ولما كان الرصد الدقيق للواقع أول خطوات الحل فإن غياب هذه المسوح الإحصائية يحول دون تقديم معالجة دقيقة لأوضاعها، ومن أوجه القصور أيضا مساحات التسييس الواسعة في التعامل مع ملف الأقليات المسلمة بين التجاهل أو التهوين من أوضاعها وفقاً لموقعها الجغرافي وطبيعة نظرة المجتمع الدولية للدولة التي تتواجد بها تلك الأقليات، وعلي الجانب الآخر تعجز المؤسسات الدولية المنتسبة للعالم الإسلامي عن القيام بدور معتبر في هذا تحسين أوضاع هذا الملف لاعتبارات عدة سيرد ذكرها لاحقاً أهمها ضعف دورها الدولي.

خريطة الاهتمام الدولي بحقوق الأقليات المسلمة: نظرة مقارنة

مقدمة:

استقر الباحثون والمتخصصون في علم السياسة بصفة عامة وحقل العلاقات الدولية بصفة خاصة علي ما للمنظمات الدولية من شخصية قانونية دولية تُقر لها عددا من الحقوق وتحملها بأخري من الواجبات تجاه شخصيات القانون الدولي الأخرى وعلي رأسها الدول، وعلي الرغم من إثراء تلك المنظمات الدولية خاصة غير الحكومية منها العلاقات الدولية، وأسهمت في زخمها، خاصة حال قيامها بدور الراصد أو الناقد لملفات تدخل ضمن الاختصاص الأصيل للدولة كشخصية قانونية، إلا أنها اكتسبت هذا الحق في ضوء تدويل وعولمة تلك الملفات كملفات حقوق الإنسان، وحماية البيئة.

ومع ذلك فإن الأمر لم يخل من مساحات واسعة من الصبغة السياسية "التسيس" لبعض من تلك المنظمات، حيث أُتخذت – بعضا من تلك المنظمات– كأداة ضاغطة أو عصا الرقيب على ممارسات الشخصية القانونية الدولية الأصيلة وهي الدولة، وتتفاقم تلك الصبغة السياسية لبعض من تلك المنظمات عندما يرتبط الأمر بملف الأقليات بصفة عامة، والأقليات المسلمة بصفة خاصة، لما بينهما من مساحات واسعة من التباين.

وتنامي أهمية ملف الأقليات المسلمة وموضعها من أجندة المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان لاعتبارين رئيسيين أولهما علمي وهو أن كثيرا ما يكون تعاطي تلك المنظمات مع ملف الأقليات المسلمة تعاطياً متحيزاً للمنظور الغربي في أحسن الأحوال، ومنطلقاً منه في أحيان أخري، وقد يكون التحيز انطلاقا من المؤشرات الإحصائية المعتمدة أو المفاهيم المؤطرة لتعامل تقارير تلك المنظمات مع ملف الأقليات المسلمة، وقد يكون التحيز في الانتقائية والمغافلة التي قد تعتمدها مثل تلك التقارير في معالجة ملف الأقليات المسلمة عبر انتقاء أو إغفال حالة بعينها للأسباب سالفة الذكر.

أما الاعتبار الثاني فهو الاعتبار العملي وهو ضعف المعالجات العربية لتلك التقارير في ضوء أدلجة العقل العربي بصورة تدفعه للتطرف في قراءتها، فيذهب بها بعيدا إلى السماء، أو يهيل عليها التراب كاملة، ومن ثم تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة المسحية الراصدة كمحاولة لتقديم قراءة تتحري الموضوعية بشأن تعاطي المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مع ملف الأقليات المسلمة.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده: " إلى أي مدي تتعاطي المؤسسات الدولية الحقوقية مع ملف الأقليات المسلمة بصورة متزنة مقارنة بتعاطيها مع ملف الأقليات بصفة عامة؟"

وينبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

١. **ما هي أهم المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بملف الأقليات المسلمة؟**

٢. **ما هو موقع ملف الأقليات المسلمة على أجندة تلك المنظمات؟**

٣. **ما هي أهم الأقليات المسلمة التي تتناولها التقارير الراصدة لتلك المنظمات؟**

٤. **كيف تتعاطي تلك المنظمات مع ملف الأقليات المسلمة؟**

وللإجابة على تلك التساؤلات تنقسم الدراسة لأربعة محاور رئيسة تعبر كل منها عن أحد أبعاد الموضوع محل البحث، وذلك كالتالي:

المحور لأول
التأصيل النظري للأقلية

تُشير التقديرات الدولية أن ثلث المسلمين البالغ عددهم ١،٢ مليار نسمة حول العالم يعيشون في مجتمعاتهم كأقليات دينية وسياسية[١]، لذا تُعني الدراسة في هذا المقام بالوقوف على توصيف دقيق لملف الأقليات المسلمة في العالم، ومن يهتم بها، ومن اللائق الإشارة في هذا المقام لإطار نظري موجز عن تعريف "الأقلية"، وملامحها، لإسقاط هذا الإطار على الواقع الراهن لاستكشاف موقع الأقليات المسلمة حالياً.

وبقراءة تاريخية للمفهوم يتضح أن مضمونه أو بعض أبعاد هذا المضمون ليس بجديد على المكتبة العربية والإسلامية، فيُعد "أبو الفتح الشهرستاني" أشهر من تناول هذا المفهوم بالشرح والتحليل عبر إدراج كثيرا من مؤشراته المعاصرة وملامحه

الرئيسة في صيغتين عربيتين رصينتين هما "الملل" و"النحل"، واللتان تُشيران إلى الفرق والشيع والمذاهب دون الأعراق، وعليه فإن دلالة اللفظين المُشار إليهما هي دلالة دينية وفقاُ لطرح الشهرستاني، وذلك في كتابه الأشهر "الملل والنحل"(٢).

وقد استعرض في كتابه الشهير فرق عصره جميعها، والنواحي التاريخية لكل فرقة وشعبة، وما تدين به من آراء ومعتقدات، وكذا استعرض الملل غير الإسلامية من أرباب الديانات والشرائع وأهل الأهواء والنحل، وسعي للوقوف على مصادرها وموارداها وشواردها، فتحدث عن اليهود والنصارى، والمجوسية، والمانوية، والمزدكية، والصابئة، والحرنانيين، ليقول في كتابه: "أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوي. جميع ما تدين به المتدينون، وانتحله المنتحلون عبرة لمن استبصر واستبصاراً لمن اعتبر"(٣).

أما الخبرة المعاصرة فتكشف عن اجتهاد كثيرون للوقوف علي حدود ظاهرة الأقليات، فهما، واصطلاحاً، وواقعاً معيشاً، لاعتبارات بحثية علمية تارة، وأخري عملية تعكس مواقف سياسية تارة أخري، لتُثير الظاهرة كمفهوم نقاشات وسجالات فكرية عبر عدد من العلوم تبعاُ لموقع الباحث منه، وزاوية النظر إليه، ليعبر تخصصات علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والسياسة، والتاريخ، ودراسات الحضارة وعلم الوراثة وذلك من ناحية، وتُثير الظاهرة كواقع مشهود اقتتال داخلي وإبادة جماعية، وتهجير قسري في أحايين، واستيعاب ودمج وتمكين في أحايين أخري.

ومفاهيمياً ميز باحثون بين مدخلين كبيرين للتعاطي مع المفهوم في العلوم المعنية، أولهما المدخل الأنثروبولوجي، والذي يدور حول مفهوم العرق، والجماعة الإثنية، حيث يهتم بالتماثلات الثقافية وتاريخ الأعراق الرئيسة والسلالات، وثاني تلك المداخل هو المدخل الاجتماعي والذي يهتم بمعالجة العلاقات العرقية ووضعية الأقلية في مواجهة الأغلبية في المجتمع، والتعصب والتحيز العنصري، وأنواع الأقليات والسلوك الجمعي في الجماعات متداخلة العلاقات، وأشكال الصراع وسُبل حل المشكلات المترتبة عليه كالدمج والتذويب، والتعددية والانفصالية والصدامية(٤).

وعليه تتعدد تعريفات الباحثين لمفهوم الأقلية تبعاً للاعتبارات السالفة من ناحية، ومعايير التمييز كاللغة والدين والانتماء العرقي من ناحية ثانية، والمعيار العددي من جهة ثالثة، ومعيار التمايز السياسي أو الاقتصادي أو الجغرافي من جهة رابعة، ومن التعريفات الرائجة للأقلية هي أنها "مجموعة من سكان قُطر أو إقليم، أو دولة ما، تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً وطبقياً متمايزاً، ومن ثم لا يهتم هذا التعريف كثيراً لمعيار الموقف السياسي(٥).

ويذهب فريق أخر من الباحثين إلى تعريفها بأنها "تلك المجموعات من السكان التي لا يُشترط أن تمثل نسبة عددية محدودة، لكن يُشترط فيها أن تملك عنصراً أو آخر من عناصر الاختلاف عن الجماعة الحاكمة أو المسيطرة أو المهيمنة، كأن تختلف عنها في اللغة أو الدين أو الطائفة، وتتعرض للتمييز جراء هذا الاختلاف، سواء اتخذ هذا التمييز بُعداً سياسياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو ثقافياً، أو استند إليها كافة، وعليه فإن هذ التعريف يفصل بين مفهوم الأقلية والمعيار العددي لها(٦).

في حين يذهب فريق ثالث إلي تعريف أكثر تعقيدا، باعتبار الأقليات هي التكوينات البشرية العرقية التي تختلف عن المجموعة الرئيسية للسكان، سواء في الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة، مع الاعتبار إلي وجود وزن ظاهر لأي من هذه المتغيرات في إحساس أية جماعة باختلافها عن الأغلبية المحيطة بها، وترجمة هذا الإحساس إلي سلوك ومواقف سياسية متميزة في قضايا مجتمعية رئيسة، وهو التعريف الذي يميل إليه الباحث بوصفه أوسع وأعمق في تركيزه علي البُعد النفسي للجماعة المستند "لاختلافها"، والذي يُؤثر في نظرتها تجاه "الآخر"(٧).

ومن الاستهلال النظري السابق يضحى من الضروري استجلاء بعض إشكاليات مفهوم الأقلية، والتي قد تُثير خلطاً في ذهن بعض مستخدميه، من تلك الإشكاليات استخدام مصطلح الجماعة الإثنية كمرادف للأقلية بكافة صورها العرقية، واللغوية، والثقافية، والطائفية والدينية، والعددية، تارة، واستخدامها كمرادف للجماعة العرقية دون غيرها من الأقليات المستندة لمتغيرات أخري تارة ثانية(٨).

وثاني مساحات الخلط هو ضرورة التمييز بين الأقلية بمضامينها السالفة بما تحمله من اعتبارات نفسية وثقافية وعددية، وسياسية لدي جماعة ما، وبين الأقلية في إطار الممارسة السياسية، بمعني جماعة تمارس المعارضة، ولا تتمكن من تشكيل الحكومة لأنها لم تحصل على العدد المناسب من الأصوات، أي لا تحظى بالأغلبية، مع الأخذ في الاعتبار أنه قد تتقاطع الأقلية بمعانيها المذكورة سلفا، والأقلية في إطار الممارسة السياسية في بعض الخبرات(٩).

وثالث الإشكالات واجبة الاعتبار هو أن الاعتبار لمعيار العدد بشكل رئيس في تعريف الأقلية ينال من تماسك المفهوم في ضوء التغيرات الديمغرافية في مواجهة الثبات النسبي في الوزن السياسي، أو الاقتصادي أو الاجتماعي للجماعة المعنية، كحالة "الموارنة" في لبنان، والذين لم يعودوا يشكلون أغلبية عددية في مقابل الطوائف الأخرى مع استمرارهم بدرجة أو بأخرى بذات المنافع السياسية المتفق عليها سابقاً(١٠).

مما سبق يتضح أن الباحث في هذه الدراسة يستند إلى المعيار الديني في تعريفه للأقلية، وهي الأقلية المسلمة، وعليه فإن الأقلية المسلمة هي "كل جماعة بشرية تدين بالإسلام بما يحمله من تمايز ثقافي ولغوي بصرف النظر عن الاعتبار العرقي، ويُعد انتمائها الديني مبرراً ظاهراً لإحساس تلك الجامعة باختلافها مع الأغلبية المحيطة بها في الدولة، ويتم ترجمة هذا الإحساس إلى سلوك مواقف سياسية متميزة تجاه القضايا المجتمعية الرئيسية".

وبإسقاط الإطار النظري السالف علي الواقع المعاصر يتضح أن دراسة الأقليات ورصدها هي عملية عسيرة، بالإضافة لتراكب النظري في توصيف ظاهرة الأقليات، إلا أنها عمليا تشهد تضيقاً لاعتبارات السيادة الوطنية للدولة الحاضنة لها، أو تشهد تشويها عبر حجب أي رصد كمي إحصائي للأقليات لادعاء بعض الدول أن ذلك مدخلاً لمشكلات طائفية، أو تشهد تجاهلاً عندما يتصل الأمر في بعض الأحيان بالأقليات المسلمة لاعتبارات علمانية الدولة أو مواجهة تنامي المظاهر الإسلامية بها، وهو ما سيتضح لاحقاً عند محاولة رصد إحصاءات الأقليات

المسلمة في بعض الدول، حيث سيتضح قدم التقديرات الإحصائية المتاحة لما قد يزيد عن عقد زمني، أو وجود نسب معتبرة من السكان مجهولة دينياً أو امتنعت عن الكشف عن انتمائها الديني لاعتبارات عدة منها الخوف من التضييق أو الاضطهاد كما سيتضح في الجدول رقم ١ لاحقاً.

وعليه فإن الواقع يكشف عن صعوبة رصد كمي دقيق لأعداد الأقليات المسلمة، خاصة في ضوء الاعتبارات السابقة من ناحية، واعتبارات مبالغة بعض الباحثين المسلمين المعنيين بدراسة هذا الملف لتقديرات أعداد تلك الأقليات من ناحية أخري، ناهيك أخيراً عن أن هناك كثير من الأقليات المسلمة التي تتواجد في إطار دول نامية أو متخلفة لا تجري مسوح إحصائية لتعداد السكان وسماتهم، أو ليس لديها القدرة على القيام بمثل تلك المهام، لتتنازع ملف الأقليات في النهاية جهات رسمية وغير رسمية دولية ومحلية، تنتمي للأقليات أو للأغلبية الحاضنة لها في دولها، بما يجعل ملف الأقليات أحد أكثر الملفات تحيزاً عند الرصد والبحث والتحليل(١١).

المحور الثاني

خريطة الاهتمام الدولي بالأقليات المسلمة حول العالم

لا تُعني كثير من مؤسسات المجتمع الدولي بملف الأقليات بصورة حصرية كأجندة وحيدة لها، وإنما باعتباره أحد موضوعات أجندتها الرئيسة كالمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، أو تلك المعنية بالحكم الرشيد، أو المعنية بالديمقراطية، حيث كل منها يتناول مسألة الأقليات من منظور ضيق يتصل وطبيعة أنشطة أجندته الرئيسة كمنظمة العفو الدولية وغيرها، حيث تتناول كل منها مسألة الأقليات في ضوء موضوع اهتمامها الرئيسي، أو بمناسبة اهتمامها أجندتها الرئيسية، كأن تهتم بعضها بالتمثيل السياسي للأقليات، ويهتم بعضها الآخر بالتمكين الاقتصادي للأقليات، وأخري تهتم بحقوق الأقليات ومع ذلك فإن هناك بعض المنظمات والمؤسسات الدولية التي تتعاطي حصراً مع ملف الأقليات بمختلف أبعاده وستهدف الدراسة لتسليط الضوء علي أهمها.

تأتي المؤسسات الأممية علي رأس المنظمات الدولية المعنية بملف الأقليات، ولكن كما أُشير سلفاً كأحد أبعاد ملف رئيس آخر، ويأتي الاهتمام بملف الأقليات علي أجندة منظمات هيئة الأمم المتحدة من قبل مؤسستين رئيستين، أولهما هي المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (OHCHR)، وثانيهما هي وكالة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR)، فقد أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إصداراً هاماً عن حقوق الأقليات في عام ٢٠١٢ بمناسبة مرور عشرون عاماً علي إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات الصادر في ١٨ ديسمبر عام ١٩٩٢م بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٧/١٣٥، وجاء التقرير المشار إليه تحت عنوان "النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها: دليل للمدافعين عنها" ليمثل بذلك إطاراً مرجعياً في ضوء إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات لعام ١٩٩٢ المشار إليه، وعلي الرغم من أن التقرير يعد مرجعاً عاماً لا يهدف لإبراز قضية أقلية بعينها، وإنما يتناول الأطر والمؤسسات الدولية والإقليمية والآليات المعنية بحماية الأقليات، إلا أنه يمكن مراجعة الأمثلة الانتقائية التي استعرضها التقرير بين صفحاته للوقوف علي ما إذا تعرض لأي من الأقليات المسلمة بعينها من عدمه عند استعراضه للأمثلة الداعمة لقضية حقوق الأقليات.

من الجدير بالملاحظة أن التقرير استهل حديثه بتطور حقوق الأقليات في القانون الدولي بالإشارة إلى "حقوق الأقليات" وفقاً لنظام "الملة في الإمبراطورية العثمانية" والذي أتاح "قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي على الصعيدين الثقافي والديني للطوائف الدينية غير المسلمة، من قبيل المسيحيين الأرثوذوكس والأرمن واليهود وغيرهم"(١٢).

ويُلاحظ أيضا في ذات التقرير أنه تحت بند "الآليات الأخرى ذات الصلة" والمعنون بـ"المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، ذكر أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة طلب تقديم تقارير محددة عن "جميع مظاهر تشويه صورة الأديان،

وبخاصة الآثار الخطيرة لكره الإسلام، علي تمتع أتباعها بجميع الحقوق" في أعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، وحول "حالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أنحاء العالم" عام ٢٠٠٦، كما يذكر التقرير أن مجلس حقوق الإنسان طلب من المقرر الخاص التركيز على خمس عشر قضية عن التمييز والعنف الموجه ضد الأقليات المنتمية إلي "الطوائف العربية والأفريقية والمسيحية واليهودية والمسلمة وغيرها"(١٣).

بيد أن اللافت في النظر عند استعراض هذا التقرير الذي يربو عن ٢٠٠ صفحة، وفي الجزء الخاص باستعراض الآليات والجهود الإقليمية المعنية بحماية حقوق الأقليات، تناول التقرير الجهود الإفريقية والأوروبية والأمريكية عبر المنظمات الإقليمية في تلك القارات، ولم يتناول بالتفصيل قضايا أية أقلية من الأقليات المسلمة في إطار هذه الجهود، فعلي سبيل المثال أفرد التقرير في حديثه عن الأطر والجهود الأوروبية حيزاً معتبراً لقضية أقلية الروما في أوروبا، دون إشارة للأقليات المسلمة المتواجدة في النطاق الأوروبي، أما علي الجانب الآخر فنجد إغفال التقرير الجلي لاستعراض الأطر والجهود في النطاق الآسيوي وفي العالم الإسلامي.

وبحثاً عن التقارير الأممية المماثلة التي استعرضت أو اهتمت بالأقليات المسلمة يأتي تقرير الأمم المتحدة الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، والصادر في عام ٢٠١٧ بعنوان "هذا هو موطننا: الأقليات عديمة الجنسية والبحث عن المواطنة"، وتأتي أهمية التقرير في أنه ألقي الضوء على بعض الأقليات المسلمة التي ليست محل اهتمام معتبر لدي الرأي العام العربي، أو رصد من قبل المعنيين العرب، ومنها أقلية "الكارانا- Karana" الهندية المسلمة في مدغشقر بقارة أفريقيا، والأقلية الألبانية بجمهورية مقدونيا – إحدى جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي السابق- في أوروبا، وكذا أقلية "بيمبا- Pemba" المسلمة في كينيا بقارة أفريقيا، ليأتي هذا التقرير بتركيز معتبر علي الأقليات المسلمة خاصة في أفريقيا والتي شغلت ما يقرب من ثلثي التقرير، مع تجاهل معتبر للأقليات المسلمة في آسيا(١٤).

وبعد استعراض موقع قضية الأقليات المسلمة علي المستوي الأممي، يأتي استعراضها علي مستوي المؤسسات الدولية الإقليمية المعنية بقضايا الأقليات، ومنها مؤسسات دولية معنية بقضية الأقليات حصراً في أوروبا فقط مثل المركز الأوروبي لقضايا الأقليات (The European Centre for Minority Issues) والذي يُشار له اختصارا باسم "ECMI " وهي مؤسسة دولية تأسست عام ١٩٩٦ بواسطة حكومات دول الدنمارك، وألمانيا، وكذا ولاية "شليسفيش هولشتاين" الألمانية (Schleswig–Holstein)، وهو مؤسسة دولية مستقلة تقع في مدينة "فلنسبورج" "Flensburg" وهي مدينة مستقلة علي الحدود بين ألمانيا والدنمارك تتصف بأنها مدينة ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات، حيث شهدت هذه المدينة تاريخياً إدارة ناجحة لمسألة الأقليات علي الحدود الألمانية الدنماركية، والمركز معني حصرا بقضايا الأقليات في قارة أوروبا، حيث يقوم بإجراء البحوث والدراسات والتوثيق اللازم لهذه المسألة، كما يقدم خدماته الاستشارية بشأن العلاقات بين الأقلية والأغلبية في أوروبا، مستهدفاً الحكومات الأوروبية، والمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، وكذا يقدم خدماته للأقليات ذاتها، ويتعاون مع المجتمع البحثي والأكاديمي الدولي.

وموضوعياً ينصب عمله على خمسة أنشطة رئيسة، هي العدالة والحكم الرشيد وموقع التعددية الإثنية وحقوق الإنسان منه، وأيضاً السياسة والمجتمع المدني المعني بمسألة الأقليات، خاصة مسألة قدرة الأقليات على المشاركة في الوظيفة العامة والمجتمع المدني، وثالثاً موضوع إدارة الصراع والأمن في مناطقه المصبوغة بالإثنية، وكذا موضوع القضايا الثقافية للأقليات، خاصة اللغة والتعليم وقدرة الأقليات على الوصول لوسائل الإعلام، وأخيراً العلاقة بين المواطنة والإثنية، وما يرتبط بها من أبعاد قانونية واجتماعية وسياسية. أما جغرافياً فالمركز معني بالأقاليم الأوروبية التي تشهد توتراً إثنياً كجورجيا، وكوسوفو، حيث يقدم الدعم الفني لمؤسسات المجتمع المدني، وبناء القدرات للمؤسسات الوطنية، وللمركز ثلاثة مكاتب إقليمية في كل من جورجيا وكوسوفو، وأوكرانيا، وله مشاريع بحثية عن الأقليات في دول وأقاليم مذكورة علي سبيل الحصر كالتالي: (البوسنة والهرسك، بلغاريا، إستونيا ولاتفيا، جورجيا،

ومدينة كالينينجراد – وهي مدينة في الاتحاد الروسي محاطة ببولندا وليتوانيا وبحر البلطيق– وكوسوفو، مقدونيا، ومولدوفا، الجبل الأسود، رومانيا، صربيا، وأوكرانيا)[١٥].

فمشروعه عن البوسنة يدور حول إصدار تقرير دوري عن "تشارك السلطة" في البوسنة، وتقييم مدي كفاءة البنى والهياكل الموجودة لتشارك السلطة، وآليات تطبيق ذلك في البوسنة[١٦]، أما مشروعه عن كوسوفو فيدور حول كيفية تدعيم المؤسسات المجتمعية الداعمة للاستقرار المستند للتعددية الإثنية في كوسوفو.

ويوضح الجدول التالي نسبة الأقليات المسلمة في الدول الأوروبية محل اهتمام المركز، وذلك وفقا للإحصاءات المتاحة على كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كالتالي:

جدول رقم (١)

يوضح الأقليات المسلمة في الدول الأوروبية محل اهتمام المركز نسب

الدولة[١٧]	إجمالي السكان	الأقليات الدينية بالدولة	نسبة الأقلية المسلمة
البوسنة والهرسك	٣،٨٤٩،٨٩١	مسلمين ٥٠،٧٪– مسيحيين أرثوذوكس ٣٠،٧٪– كاثوليك ١٥،٢٪	٥٠،٧٪
بلغاريا	٧،٠٥٧،٥٠٤	أرثوذوكس شرقيين٥٩،٤٪– مسلمين ٧،٨٪– وأخري ١،٧٪– ٢٧،٤٪ لم يتم تحديدهم.	٧،٨٪
إستونيا	١،٢٤٤،٢٨٨	أرثوذوكس ١٦،٢٪، مسيحيين لوثريين ٩،٩٪، ١٦،٧٪ غير محددين	لا يوجد
لاتفيا	١،٩٢٣،٥٥٩	لوثريين (بروتوستانت) ٣٦،٢٪، كاثوليك ١٩،٥٪، أرثوذوكس١٩،١٪ و٢٣،٥٪ غير محددين	لا يوجد
جورجيا	٤،٠٠٠،٠٠٠	أرثوذوكس٨٣،٤٪– مسلمين ١٠،٧٪، وأخري	١٠،٧٪
كوسوفو	١،٩٠٧،٥٩٢	مسلمين ٩٥،٦٪– كاثوليك ٢،٢٪، أرثوذوكس ١،٥٪.	٩٥،٦٪ (أغلبية)

مقدونيا	٢،١١٨،٩٤٥	أرثوذوكس ٦٤،٨٪، مسلمين ٣٣،٣٪، غير محددين ١،٥٪	٣،٣٣٪
مولدوفا	٣،٤٣٧،٧٢٠	أرثوذوكس ٩٠،١٪، وأخري.	لا يوجد
الجبل الأسود	٦١٤،٢٤٩	أرثوذوكس ٧٢،١٪، مسلمين ١٩،١٪، كاثوليك ٣،٤٪، ٢،٦ غير محددين	١٩،١٪
رومانيا	٢١،٤٥٧،١١٦	أرثوذوكس شرقي ٨١،٩٪، بروتستانت ٦،٤٪، كاثوليك ٤،٣٪، ٦،٣٪ غير محددين، مسلمين أقل من ١٪.	أقل من ١٪
صربيا	٧،٠٧٨،١١٠	أرثوذوكس ٨٤،٦٪، كاثوليك ٥٪، مسلمين ٣،١٪، ٤،٥٪ غير محددين أو لم يصرحوا بانتمائهم الديني	٣،١٪
أوكرانيا	٤٣،٩٥٢،٢٩٩	أرثوذوكس، كاثوليك، مسلمين، بروتستانت، يهود (لا توجد نسب متاحة)	أقل من ١٪

المصدر: من تصميم الباحث استنادا لإحصاءات كتاب الحقائق الأمريكي الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

ومن المؤسسات الدولية غير الرسمية المعنية أيضاً بملف الأقليات حصراً هو "مجموعة حقوق الأقليات الدولية" (Minority Rights Group International) ويُشار لها اختصاراً بـ (MRG) وهي منظمة دولية غير حكومية تأسست عام ١٩٦٩، ولها مجلس إدارة دولي يجتمع مرتين سنوياً، وتتمتع بمركز استشاري لدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وكذا مركز المراقب لدي اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تقوم بتنظيم حملات لضمان تمكين الأقليات المحرومة والسكان الأصليين من سماع أصواتهم في أكثر من ٦٠ دولة حول العالم، ولها حوالي ١٣٠ شريك دولي ومحلي، حيث تقدم خدمات تدريبية وتعليمية وقانونية، وتوعوية، وتستهدف تلك الحملات الحكومات والمجتمعات المحلية، وتهتم بأقليات "الباتوا" في وسط أفريقيا، و"الغجر" في أوروبا، والمسيحيين في العراق، و"الداليت" في الهند ونيبال علي سبيل المثال لا الحصر[١٨]، والجدير بالذكر في عمل ونشاط هذه المؤسسة أنها تصدر تقارير كاملة عن قضايا وحقوق الأقليات في الصين، وهو الملف الذي غاب عن مضامين التقارير سالفة الذكر خاصة الأممية علي وجه التحديد.

ومن أهم التقارير الصادرة عن تلك المنظمة في هذا الشأن تقرير خاص باسم "الصين: إقصاء الأقلية، التهميش والتوتر المتنامي، والصادر عام ٢٠٠٧ في ٤٤ صفحة، وهو تقرير حصري عن الأقليات التي تتعرض لإقصاء وتهميش في مناطق الحكم الذاتي في الصين، وعلي رأسها الأقليات المسلمة والتي منها أقلية "الإويجور"، ويتكون التقرير من محاور رئيسية تتناول خرائط تواجد الأقليات المضطهدة في الصين، الأطر القانونية الدولية والمحلية التي تتعاطي مع تلك الأقليات، والقيود علي المشاركة السياسية لتلك الأقليات، وتطور أوجه التمييز وعدم المساواة تجاه تلك الأقليات، والتحديات الأخرى التي تواجه تلك الأقليات، وأخيراً التوصيات، وتستعرض الدراسة في ما تبقي منها أهم الأقليات المسلمة المذكورة والمسكوت عنها في التقارير الدولية(١٩).

المحور الثالث

الأقليات المسلمة في التقارير الدولية/ مساحات الاهتمام والتجاهل

يبدأ التقرير في استعراض الأقليات المسلمة المذكورة والمسكوت عنها في التقارير الدولية بالأقليات المسلمة في آسيا، حيث أنها أكثر الأقليات التي تعرضت لتهميش واضطهاد محلي، وتجاهل أو إغفال على المستوي الدولي، فعلي الرغم من قدم تاريخ المسلمين في الصين والذي يعود إلي قبيل نهاية القرن الهجري الأول، عندما وصلت فتوحات "قتيبة بن مسلم الباهلي" إلي الحدود الغربية للصين، إلا أن تلك الفتوحات لم تدخل العمق الصيني، وإنما تم ذلك عن طريق قوافل التجارة خاصة في غربي الصين إبان ما يُعرف باسم طريق الحرير، ويؤرخ أيضا بوصوله قبلها عبر رسل الخلفاء الراشدين سنة ٣١ هجرية في عهد عثمان بن عفان ومن تلاه.

ومع تأسيس الجمهورية في عام ١٩١١ أعلن مؤسسها "صون يات صن" أن الأمة الصينية تتكون من خمسة عناصر رئيسة منها المسلمون، وهم "العنصر الصيني/الهان، وعنصر المانشو، والعنصر المغولي، وعنصر الهوي/المسلمون، والعنصر التبتي، ويتكون العنصر المسلم في الصين من عشرة أقليات إثنية رئيسية

هي : الهوي، والأويجور، والقازاف، والقرغيز، والأوزبك، والتتار، والطاجيك، ودو تغشيانغ، وسلار، وباوان، وهي قوميات تركية تنتمي لوسط أسيا في الأساس، وقد حازت تلك الأقليات بعضاً من حقوقها إبان نشأة الجمهورية بعد قرون من الاضطهاد، سرعان ما ارتد للاضطهاد مرة أخري(٢٠).

شكل رقم (١)

يوضح الأوزان النسبية للانتماء الديني للصينيين وفقاً لأحدث بيان متاح

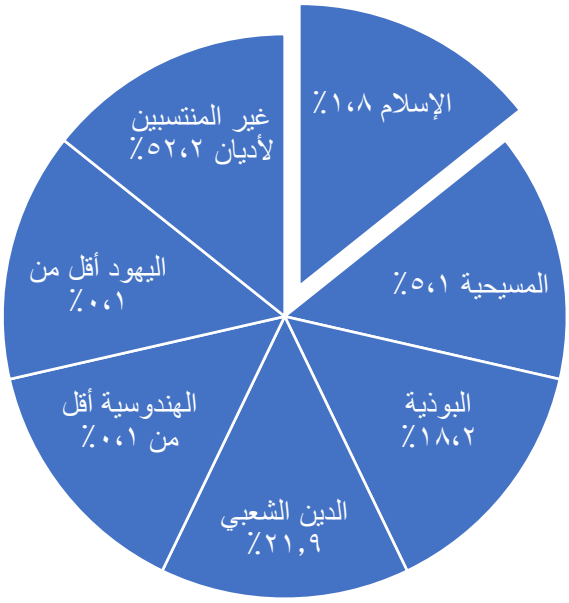

المصدر/ من تصميم الباحث وفقا للبيانات المتاحة من كتاب الحقائق الأمريكي وفقا لأحدث بيان متاح به عن الأقليات الصينية في عام ٢٠١٠

وعليه وفقاً للتقديرات السابقة فإن عدد المسلمين في الصين استناداً للتقديرات الغربية في أقل قليلا من ٢٥ مليون نسمة موزعة علي القوميات المشار لها سابقا، وتعد أكبر الأقليات العرقية الصينية التي تدين بالإسلام هي أقلية الهوي، والتي تتجاوز عشرة ملايين نسمة تليها الأويجور والتي تزيد قليلا عن عشرة ملايين نسمة،

وباقي الأقليات بضع ألاف كل منها، في حين أن التقديرات العربية والإسلامية تذهب بهذا الرقم لحاجز المائة مليون نسمة، بيد أن التفاوت الكبير بين التقديرين قد يُشير إلي أن التقدير الحقيقي لعدد الأقليات المسلمة في الصين حبيس هذين التقديرين دون مؤشر دقيق حوله[٢١].

جدول رقم (٢)

يوضح الأقليات المسلمة في دول آسيا

الدولة[٢٢]	إجمالي السكان	الأقلية المسلمة	النسبة
الصين	١،٣٨٤،٦٨٨،٩٨٦	الهوي، والأويجور، والقازاف، والقرغيز، والأوزبك، والتتار، والطاجيك، ودو تغشيانغ، وسلار، وباوان	١،٨٪
الهند	١،٢٩٦،٨٣٤،٠٤٢	مسلمو الشمال الذين يتحدثوا الأردية والبنغالية، ومسلمو الجنوب الذين يتحدثوا التاملية	١٤،٢٪
سريلانكا	٢٢،٥٧٦،٥٩٢	المور السرلانكيين ولغتهم التاميل	٩،٧٪
نيبال	٢٩،٧١٧،٥٨٧	مسلمو المناطق الجبلية ويشبهون مسلمو التبت الصينيون، ومسلمو لمناطق السطحية ويشبهوا مسلمو الهند	٤،٤٪
الفلبين	١٠٥،٨٩٣،٨٣١	المورو	٥،٦٪
بورما	٥٥،٦٢٢،٥٠٦	الروهينجا	٤،٣٪
كمبوديا	١٦،٤٤٩،٥١٩	مسلمو إقليم تشامبيا الشمالي ومسلمو إقليم فري تشيانغ ومسلمو إقليم كامبوت	١،١٪
روسيا	١٤٢،١٢٢،٧٧٦	أربعين إثنية تتوزع في مناطق الأورال والقوقاز وموسكو وغرب سيبريا وسان بطرسبرج	١٠ إلى ١٥٪

المصدر: من تصميم الباحث استنادا لإحصاءات كتاب الحقائق الأمريكي الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

ومن الجدول السابق يتضح أن الأقليات المسلمة في آسيا هي الأضخم عدداً لاعتبارات الكثافة السكانية في تلك الدول، وعلى الرغم من أن بعض تلك الأقليات يعيشون في إطار ظروف اقتصادية واجتماعية جيدة كسريلانكا، إلا أن معظمهم يعاني من التهميش السياسي علي أقل تقدير، والإقصاء علي أقصي تقدير كالأقليات المسلمة في بورما والصين والفلبين.

المحور الرابع

كيف تعالج التقارير الدولية ملف الأقليات المسلمة من حيث الأهمية والمنهاجية والنتائج والتوصيات؟

تدور معالجات التقارير الدولية لملف الأقليات المسلمة في إطار محدد، وهو الاستناد للمنظور الغربي في التعاطي مع تلك الأقليات، فهو يستند إلي منهاجية واضحة وهي عقد مقاربة قانونية بين الإطار الأممي لحماية الأقليات والأطر الوطنية المحلية التي تعيش فيها تلك الأقليات، ثم تنتقل إلي رصد واقع تلك الأقليات في مناحي بعينها، منها التهميش السياسي، والوقوف علي الفجوة بين الإطار الدستوري الذي ينظم تلك الأقليات، وواقعها السياسي، ومن ثم رصد أوجه غياب تمثيلهم سياسياً، وفي عملية اتخاذ القرار، وأيضاً القيود المفروضة علي المجتمع المدني المعني بقضاياهم، وتزيد بعض تلك التقارير في الاهتمام بالتهميش السياسي للأقليات عبر رصد المشاركة السياسية للمرأة المنتمية لتلك الأقليات، لتكشف عن المعاناة المركبة لها، ثم تنتقل إلي رصد مسألة الحقوق والحريات لتلك الأقليات قانونياً، وفي الخبرة العملية، وما تتعرض له من انتهاكات، وتتجه بعض تلك التقارير للتركيز علي أسباب وتداعيات التمييز السلبي تجاه الأقليات المسلمة.

أما علي الجانب الاجتماعي والاقتصادي فتركز بعض التقارير على رصد عدم المساواة في الخدمات الاجتماعية التي تحصل عليها تلك الأقليات كالحق في التعليم، وعدم المساواة في الرسوم الدراسية بين منتسبي تلك الأقليات والأغلبية، وكذا الحق في الحصول علي خدمات صحية، والمؤشرات الاقتصادية لتلك الأقليات، وأخيراً تركز تلك التقارير علي البعد الثقافي والمتصل بهوية الأقلية كرصد الحقوق المتصلة بالتعبير من خلال استخدام لغة الأقلية في المجال العام، أو حق الأقليات في إظهار شعائرهم، أو حق التعلم بلغة الأقلية بالإضافة للغة الرسمية، والقيود المفروضة علي التعليم الديني لتلك الأقليات.

أما بخصوص التوصيات التي تنتهي إليها تقارير المؤسسات الدولية المعنية بحماية حقوق الأقليات خاصة التي تتناول بالرصد الأقليات المسلمة التي هي محل اهتمام هذه الورقة البحثية فإنها تدور حول عدة محاور رئيسية أولها مسئولية المجتمع الدولي تجاه تلك الأقليات، حيث تأكد تلك التقارير علي المسئولية التضامنية للمجتمع الدولي في حث الدول التي تتواجد بها تلك الأقليات علي التصديق علي المواثيق والأطر القانونية الدولية التي تكفل حماية حقوق الأقليات، والالتزام بها، وثاني تلك المحاور هو محور التوصيات الموجهة للدولة ذاتها عبر توصيات عدة أهمها حثها علي التطبيق الواضع للأطر القانونية المحلية التي تأكد عدم التمييز بين المواطنين، وضرورة إتاحة قدر أكبر من الشفافية وحق الولوج للمعلومات بما يمثل داعم معتبر لحماية حقوق الأقليات عبر رصد المؤشرات الإحصائية لتلك الأقليات، حث تلك الدول علي الدمج السياسي لتلك الأقليات عبر زيادة مظاهر المشاركة السياسية لها، وأخيراً حث تلك الدول علي حماية الهوية الثقافية لتلك الأقليات في إطار الهوية الوطنية للدولة[٢٣].

الخاتمة:

علي الرغم من الثورة العلمية والمعلوماتية الراهنة، واستقرار صيغة الدولة الوطنية كصيغة سياسية لحكم وتنظيم المجتمعات، وصمودها في مواجهة محاولات تقويضها عبر مداخل عدة كالإرهاب أو التدخل الدولي، أو الحروب الأهلية، بيد أنه لم يزل ملف الأقليات وفي قلبها الأقليات المسلمة أحد أهم الملفات التي تمثل عبء علي كاهل المجتمع الدولي والدولة الوطنية معاً، حيث يتبادل الطرفين –المجتمع الدولي والدولة الوطنية– أدوار العجز والتجاهل في التعاطي مع ملف الأقليات، فإما تجد المجتمع الدولي يقف عاجزاً عن إحداث فارق في صالح القضاء علي أوجه التمييز السلبي تجاه الأقليات المسلمة كحالة بورما، أو تجده يتجاهل الملف برمته كحالة الأقليات المسلمة في اليونان وبعض الدول الأوروبية، في حين أن استراتيجية

الدولة التي تتواجد بها تلك الأقليات المسلمة عادة ما تتنوع بين الإقصاء الكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً كحالة الصين أو التضييق النسبي في مساحات معينة مثل مساحات التمثيل السياسي كحالة الهند.

ولعل أحد أهم أدوات الدولة في تعاطيها مع ملف الأقليات هو الأداة الإحصائية عبر التلاعب بالإحصاءات التي ترصد مؤشرات تلك الأقليات، أو حجب المعلومات عنها أو تجميد إجراء مسح إحصائي لتلك الأقليات بما يخلق حالة من الضبابية بشأن الأوضاع الدقيقة لتلك الأقليات، وتضارب البيانات حولها بين المبالغة والتهوين، وهو المناخ الذي يخلق مساحة ملائمة لمناورة الدولة بشأن هذا الملف محلياً وتجاه المنظمات الدولية المعنية به.

في النهاية يمكن استخلاص أن الأقليات المسلمة في العالم لم تزل تعاني في القرن الحادي والعشرين، وأن الجهود الدولية التي تقوم بها المنظمات الدولية المعنية بملف الأقليات لازالت قاصرة عن تقديم اسهام حقيقي في تحسين أوضاع تلك الأقليات لوقوعها في فخ التسييس والانتقائية ونقص المعلومات والبيانات التي تصف بدقة ما تعانيه تلك الأقليات، وأن الجهود النابعة من المؤسسات المعنية بهذا الملف في العالم الإسلامي لن تستطع إحراز تقدم في ضوء ذات الاعتبارات مضافاً عليها مساحات المبالغة في تقدير أعداد تلك الأقليات، وضعف الدور الدولي لتلك المؤسسات كمنظمة التعاون الإسلامي وغيرها.

الهوامش:

1. Minorities: Muslim Minorities in Non-Muslim Societies, Oxford Islamic Studies Online, Oxford university press, via link; http://www.oxfordislamicstudies.com/article/opr/t125/e1520

(تاريخ الدخول: ٩ أغسطس ٢٠١٩)

٢. هو "أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني" وكنيته "أبو الفتح الشهرستاني" أحد علماء الأشاعرة، وقد اتفق المترجمون له على

أصله بأنه أعجمي الأصل أباً عن جد من مدينة شهرستان بإقليم خراسان، وتُشير المصادر التاريخية أنه وُلد في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وتُوفي في النصف الأول من القرن السادس الهجري، وأشهر أعماله كتاب "الملل والنحل".

٣. أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني: تحقيق أمير علي مهنا، وعلي حسن قاعود، الملل والنحل، (بيروت: دار المعرفة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة ١٩٩٣م-١٤١٤هـ)، ص ص ٥، ٦.

٤. حيدر إبراهيم علي، ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، (دمشق: دار الفكر، سلسلة حوارات القرن الجديد، الطبعة الأولي، يوليو ٢٠٠٢م)، ص ص ١٥، ١٦.

٥. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، "محررون"، موسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول)، ص ٢٤٤.

٦. علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية)، ص ١٠٨.

٧. سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م)، ص ١٤.

٨. سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩م)، ص ٢٧.

٩. السيد علي أبو فرحة، "أقليات دول الربيع العربي: طبيعة دورها بين جدوى التأثير وفوبيا التأثر"، التقرير الاستراتيجي للبيان، (الرياض: التقرير الاستراتيجي العاشر)، ص ص ١٥٥-١٥٦.

١٠. علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ١٠٨.

١١. محمد محمود محمدين، ورقة بحثية بعنوان "دراسة إحصائية عن الأقليات الإسلامية في العالم، (الرياض: جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم

الجغرافيا)، والدراسة باللغة العربية ومتاحة بصيغة البي دي أف على الموقع الرسمي لمكتبة المخابرات المركزية الأمريكية دون إشارة لتاريخ صدورها أو كيفية نشرها لأول مرة، وذلك عبر الرابط التالي:

https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/05/05EBD5D3699FEE223D4FBA918E3CB9C3%C2%BA%E2%8C%90%C6%92%C2%BD%C3%AD%20%C2%A5%C3%91%C2%A1%C6%92%E2%82%A7%E2%88%A9%C3%AD%20%CF%80%CE%B4%20%C6%92%CE%98%C3%9C%CF%84%CE%98%E2%88%A9%C6%92%C3%B3%20%C6%92%CE%98%C2%A5%C2%BD%CE%98%C6%92%CE%A9%E2%88%A9%C3%AD%20%CF%83%E2%88%A9%20%C6%92%CE%98%CF%80%C6%92%CE%98%CE%A9.pdf

(تاريخ الدخول: ٩ أغسطس ٢٠١٩)

١٢. تقرير الأمم المتحدة المعنون " النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها: دليل للمدافعين عنها"، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نيويورك، ٢٠١٢، الجزء الأول: نظرة عامة: تطور حقوق الأقليات في القانون الدولي، ص ٣.

١٣. تقرير الأمم المتحدة المعنون "النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها: دليل للمدافعين عنها"، المرجع السابق، ص ٤٥.

١٤. تقرير الأمم المتحدة المعنون " هذا هو موطننا: الأقليات عديمة الجنسية، والبحث عن المواطنة"، تقرير صادر باللغة الإنجليزية عن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في عام ٢٠١٧، فيما يربو على الخمسين صفحة، ويتناول أربع أقليات فقط ثلاثة مسلمة وواحدة غير مسلمة، اثنين في أفريقيا واثنين في آسيا، ومتاح على الموقع الالكتروني الرسمي للمفوضية على شبكة الإنترنت عبر الرابط الالكتروني التالي:

https://www.unhcr.org/ibelong/stateless-minorities /

(تاريخ الدخول: ٩ أغسطس ٢٠١٩)

١٥. الصفحة الرسمية للمركز الأوروبي لمسائل الأقليات، عبر الرابط الإلكتروني الرسمي التالي للمركز:
https://www.ecmi.de/about/about-ecmi /
(تاريخ الدخول: ٩ أغسطس ٢٠١٩)
١٦. مشروع البوسنة والهرسك لتشارك السلطة، والتقارير الصادرة عنه، عبر الرابط الإلكتروني الرسمي التالي للمركز:
https://www.ecmi.de/projects/bosnia-hercegovina/
(تاريخ الدخول: ٩ أغسطس ٢٠١٩)
١٧. معظم إحصاءات تعداد السكان وفقاً لآخر بيان متاح في يوليو ٢٠١٨، أما نسبة الأقليات الدينية فكلها قديمة نسبيا وفقاً لآخر بيان متاح في أعوام ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٤، باستثناء مقدونيا التي لا تتوافر إحصاءات عن الأقليات الدينية فيها منذ عام ٢٠٠٢ وفقا لذات المصدر.
١٨. الصفحة الرسمية للمجموعة الدولية لمجموعة حقوق الأقليات الدولية، عبر الرابط الإلكتروني الرسمي التالي للمؤسسة:
https://minorityrights.org/about-us /
(تاريخ الدخول: ٩ أغسطس ٢٠١٩)
١٩. تقرير خاص بعنوان "الصين: اقصاء الأقلية والتهميش وتزايد التوترات"، التقرير صادر باللغة الإنجليزية في ٤٤ صفحة عن منظمة مجموعة حقوق الأقليات الدولية، في عام ٢٠٠٧، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني الرسمي التالي للمنظمة:
https://minorityrights.org/publications/china-minority-exclusion-marginalization-and-rising-tensions-april-2007 /
(تاريخ الدخول: ٩ أغسطس ٢٠١٩)
٢٠. تقرير عن الأقلية المسلمة في الصين الشعبية، منشور علي الموقع الالكتروني لشبكة الألوكة، بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٢، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.alukah.net/world_muslims/0/45902 /

(تاريخ الدخول: ٩ أغسطس ٢٠١٩)

٢١. عقل عبد الله، تقرير عن الأقليات المسلمة في الصين، منشور علي الموقع الالكتروني للإمارات اليوم، التابعة لمؤسسة دبي للإعلام، بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١١، ومتاح عبر الرابط التالي:

https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2011-08-29-1.419089

(تاريخ الدخول: ٩ أغسطس ٢٠١٩)

٢٢. معظم إحصاءات تعداد السكان وفقاً لآخر بيان متاح في يوليو ٢٠١٨، أما نسبة الأقليات الدينية فكلها قديمة نسبيا وفقاً لآخر بيان متاح في عام ٢٠١٠ أو قبله وفقا لذات المصدر.

٢٣. تقرير خاص بعنوان "الصين: اقصاء الأقلية والتهميش وتزايد التوترات"، مرجع سابق، ص ص ٣٣، ٣٤.